مجلة جامعة الزيتونة الدولية للنشر العلمي
Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing
Issue N.36-Vol.2 / ISSN:2958-8537

العدد السادس والثلاثون (36)، المجلد الثاني
تاريخ 30 – 7 – 2025
(من ص 253 إلى ص276)

أثر ضعف حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في ليبيا
" دور فاعلية التدقيق الداخلي كمتغير وسيط"

The Impact of Weak Corporate Governance on the Quality of Financial Reporting in Libya
" The role of internal audit effectiveness as a mediating variable"

وائل ساسي محمد أدهيم
WAEL S.M. ADHEEM
محاضر بقسم العلوم الإدارية والمالية – شعبة محاسبة-المعهد العالي للعلوم والتقنية – طبرق
Soheb092@gmail.com
https://0009-0005-6694-4439

مفتاح عبدالرواف حماد بورايف
Miftah A.H. Abourayf
محاضر بقسم العلوم الإدارية والمالية – شعبة المحاسبة – المعهد العالي للعلوم والتقنية – امساعد.
Moftah.a.hamd@gmail.com
https://0009-0000-9955-3382

انس فرج الديباني
Anas Farag Eldeibani
محاضر بقسم الإدارة والتنظيم القانوني – المعهد العالي للعلوم والتقنية – سلوق
Ansfrj598@gmail.com
https://0009-00070119509160

د. عبد السلام مصري امطيريد العبيدي
Abdulsalam M. A. Alabeedi
محاضر– الجامعة البريطانية الليبية – قسم المحاسبة– بنغازي.
Afas5777@gmail.com
https://0009-0009-2372-8962

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر ضعف حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في البيئة الليبية، مع اختبار دور فاعلية التدقيق الداخلي كمتغير وسيط في هذه العلاقة. من خلال منهجية تطبيقية اجرائية، حيث تم تصميم استبيان باستخدام جوجل فورم ومنصات التوصل الاجتماعي على عينة مكونة من إداريين، مشرفين، مدققين

داخليين، ومستثمرين في عدد من الشركات الليبية. حيث تضمنت الدراسة ثلاث متغيرات رئيسية وهي ضعف الحكومة من خلال مؤشرات مثل ضعف الاستقلالية وغياب لجان الحكومة وانخفاض الشفافية كمتغير مستقل رئيسي وجوده التقارير المالية المتعلقة بالدقة والموثوقية والتوقيت والانتشال كمتغير تابع رئيسي من خلال متغير تابع اخر وسيط وهو فاعليه التدقيق الداخلي والتي تشمل الاستقلالية وكفاءه نظام المراقبة والتوثيق. وقد اشارت النتائج اليان ضعف الحوكمة يؤثر سلبًا على جودة التقارير المالية، كما أن فاعلية التدقيق الداخلي تساهم في تقليل هذا التأثير السلبي. بلغت قيمة معامل بيتا لعلاقة ضعف الحوكمة بجودة التقارير (0.45) بقيمة T=5.62 ودلالة معنوية(P<0.0001) ، بينما بلغ تأثير التدقيق الداخلي كمتغير وسيط(Beta=0.52 ، T=7.43، P<0.0001). توصي الدراسة بتعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة وتفعيل دور التدقيق الداخلي لضمان جودة وموثوقية التقارير المالية في الشركات الليبية، وخاصة في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتحديات التنظيمية والرقابية.

الكلمات المفتاحية: (الحكومة، جوده التقارير المالية، التدقيق الداخلي، التحديات والعقبات)

Abstract:

This study aims to analyze the impact of weak corporate governance on the quality of financial reporting in the Libyan context, while examining the role of internal audit effectiveness as a mediating variable in this relationship. Using a procedural applied methodology, a questionnaire was designed using Google Forms and social media platforms on a sample consisting of administrators, supervisors, internal auditors, and investors in a number of Libyan companies. The study included three main variables: weak governance, through indicators such as weak independence, the absence of governance committees, and low transparency, as the primary independent variable; and the quality of financial reports related to accuracy, reliability, timeliness, and transparency, as the primary dependent variable, through another mediating dependent variable, the effectiveness of internal audit, which includes independence and the efficiency of the monitoring and documentation system. The results indicated that weak governance negatively impacts the quality of financial reporting, while the effectiveness of internal audit contributes to mitigating this negative impact. The value of the beta coefficient for the relationship between weak governance and quality of reports was (0.45) with a value of T=5.62 and a significant significance (P<0.0001), while the effect of internal audit as an intervening variable was (Beta=0.52, T=7.43, P<0.0001). The study recommends enhancing the application of governance principles and activating the role of internal audit to ensure the quality and reliability of financial

reports in Libyan companies, especially in an economic environment characterized by regulatory and supervisory challenges.

Keywords: (**Government**, **Financial Reporting Quality**, **Internal Audit**, **Challenges and Obstacles**)

المقدمة:

تعد حوكمة الشركات في اي دولة من اهم المرتكزات الأساسية لضمان الشفافية والمساءلة في المؤسسات، حيث انها تمثل الإطار الذي يُنظّم العلاقة بين الإدارة التنفيذية من جهة وبين مجلس الإدارة والمساهمين من جهه اخري [1] وتهدف عمليات الحوكمة إلى حماية حقوق كافة الاطراف؛ سواء مجالس الادارة، المساهمين، المستثمرين والعملاء. وفي ظل تطور البيئة الاقتصادية محليا ودوليا، وكذلك الانفتاح الاقتصادي التي تشهده ليبيا بصفة خاصة ودول العالم بصفة عامة، باتت الحوكمة ضرورة ملحّة لتعزيز الثقة في المعلومات المالية، وتحقيق الانضباط المؤسسي، ومنع التلاعب والفساد المالي، خاصة في ظل انتشار التحايل والفساد في بعض القطاعات.

وفيما يتعلق بالشأن الليبي، لا تزال الشركات تعاني من ضعف واضح في تطبيق مبادئ الحوكمة، سواء من حيث استقلالية مجالس الإدارة، أو من حيث غياب اللجان الرقابية الفاعلة، أو ضعف الالتزام بالشفافية في إعداد التقارير [2]. هذا الضعف نتاج عده عوامل من اهمها غياب التشريعات الملزمة للشركات وقصور الهياكل التنظيمية وعدم توافر الكوادر الإدارية المحترفة، كل ذلك يؤدي في النهاية الى اثار سلبيه تؤثر سلبا على جوده التقارير المالية الصادرة من الشركات والتي يفترض انها الأداة الرئيسية التي تساعد في اتخاذ وصياغه رؤى واستراتيجيات من شانها اتخاذ قرارات اقتصاديه مهمه من قبل المستثمرين والجهات الرقابية والممولين من جهه وبين رؤساء مجالس الادارات والملاك للشركات من جهه اخرى[3].حيث ان تدني جوده التقارير المالية سواء من ناحيه تحيز او الاهمال في عرض المعلومات المهمة او حتى التأخر في عمليات النشر يؤدي الى إضعاف مصداقية المعلومات المحاسبية ويضر بمناخ الاستثمار والثقة العامة في النظام المالي .

وتهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة الثلاثية في بيئة العمل الخاصة بالشركات الليبية. وهي مبادئ الحكومة وجوده التقارير المالية وفاعليه عمليات التدقيق المالي. وذلك من خلال فرضيتين رئيسيتين هما H1 أن ضعف الحوكمة يؤثر سلبًا على جودة التقارير المالية، H2 وهي ان التأثير السلبي لعدم تطبيق عمليات الحوكمة قد يتم تخفيفه بوجود جهاز تدقيق داخلي فعّال. كما تحدث الدراسة الى توضيح واتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة سواء كانت العلاقة علاقة صريحه او علاقة ضمنية وذلك من خلال استخدام التحليل الاحصائي والادوات الإحصائية.

وترجع اهميه هذه الدراسة الى انها تعالج مشكله حقيقيه تتعلق باستقرار الاقتصاد الليبي كما انها تناولت بشكل تطبيقي وشامل وعام جميع العوامل والمتغيرات المؤثرة على عمليات الحكومة وتأثيرها كما ان الدراسة لم تتحيز لاي بيانات او اي نتائج معينه.

ورغم اهميه هذه الدراسة الا ان هناك مجموعه من التحديات والعقبات التي تواجه مثل هذه النوعية من الدراسات [4]. حيث تعاني العديد من الشركات الليبية من غياب استقلاليه مجالس الإدارة وقصور في الشفافية بالإضافة الى غياب اللجان الفرعية الرقابية مما ينعكس سلبا على التقارير المالية الصادرة من هذه الشركات وبالتالي ينعكس على عمليات الاستثمار واستقطاب المستثمرين سواء مستثمرين ليبيين او مستثمرين اجانب [5]. فالافتقار إلى الحوكمة الفعالة يُنتج تقارير مالية قد تكون مضللة أو غير دقيقة، مما يؤثر على قرارات المستثمرين والمراجعين والجهات التنظيمية. بالإضافة الى ان نقص الكفاءة ومحدودية الصلاحيات والروتين الغير مدروس يضعف قدره هذه اللجام على ضبط الانحرافات وضمان جوده التقارير المالية. بالإضافة الى ان هناك ندره في الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصه في دوله ليبيا حتى ان الدراسات التي تناولت هذا الموضوع كانت دراسات لا تتصل بالشمولية او تشبهها بعض شبهات التحيز سواء في النتائج او البيانات.

2.الخلفية النظرية والمفاهيم الأساسية

في هذا القسم سيتم تناول الاطار النظري والخلفية النظرية للدراسة بالإضافة الى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالدراسة ومتغيراتها وهي ضعف الحكومة باعتبارها متغير مستقل وجوده التقارير المالية باعتباره متغير تابع وفاعليه عمليات التدقيق الداخلي باعتبارها متغير وسيط يمكن من خلال هذا الاطار تحديد وتوضيح العلاقة النظرية بين هذه المتغيرات واتجاهاتها اعتمادا على عمليات التحليل العملي والاحصائي من جهه والادبيات والدراسات السابقة من جهه اخرى حيث يتم عرض بعض الدراسات المهمة التي تناولت الموضوع وتحليل نقاط قوه وضعف هذه الدراسات تحليل النقديات يمكن من خلاله توضيح نقاط التوافق والاختلاف مع هذه الدراسة التي تهدف الى تحليل اثر بحث عمليات الحكومة في الشركات على جوده التقارير المالية وتقييم مدى فاعليه التطبيق الداخلي في الشركات الليبية وتحديد بدا قدرتها على مراقبه الاداء المالي وكشف اي انحرافات واختبار الدور الوسيط لفاعليه التدقيق الداخلي حتى يتم اقتراح توصيات عمليات واستراتيجيات تتعلق بتحسين الحكومة والتدقيق الداخلي من خلال تعزيز جوده التقارير المالية للمساهمة في استقرار البيئة الاقتصادية للاقتصاد الليبي.

2.1. المفاهيم الأساسية.

المفاهيم الأساسية لاي دراسة هي احدى اهم الادوات التي يمكن من خلالها تكوين وجهه نظر ثاقبه حول اهميه واهداف الدراسة وفهم منهجيتها والنتائج التي توصلت اليها الدراسة وفي هذا القسم سيتم عرض اهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالدراسة سواء المتغيرات الثلاثة وهي الحكومة وجوده التقارير المالية وعمليات التدقيق الداخلي بالإضافة الى بعض المفاهيم الاخرى وهي كما يلي:

1 .حوكمة الشركات(Corporate Governance)

حوكم الشركات هي مجموعه من القواعد والاجراءات والممارسات يتم من خلالها ضمان توجيه الشركة ومراقبتها بشكل دقيق يحقق مصالح جميع الاطراف سواء مجالس الإدارة او الملاك والمساهمين والموظفين والعملاء والدولة حيث ان عمليات الحكومة الجيدة تحد من عمليات الفساد الاداري والمالي وتضمن الشفافية والمساعدة في عمليات المسائلة من جهه وجذب المستثمرين الاجانب من جهه اخرى[5].يؤدي ضعف الحوكمة إلى بيئة محاسبية غير شفافة، حيث تصبح التقارير المالية عرضة للتضليل، أو الإعداد بشكل لا يعكس الواقع المالي الحقيقي للمؤسسة، مما يقلل من ثقة المستخدمين في المعلومات المالية.

2 .مظاهر ضعف الحوكمة والعوامل المؤثرة عليها

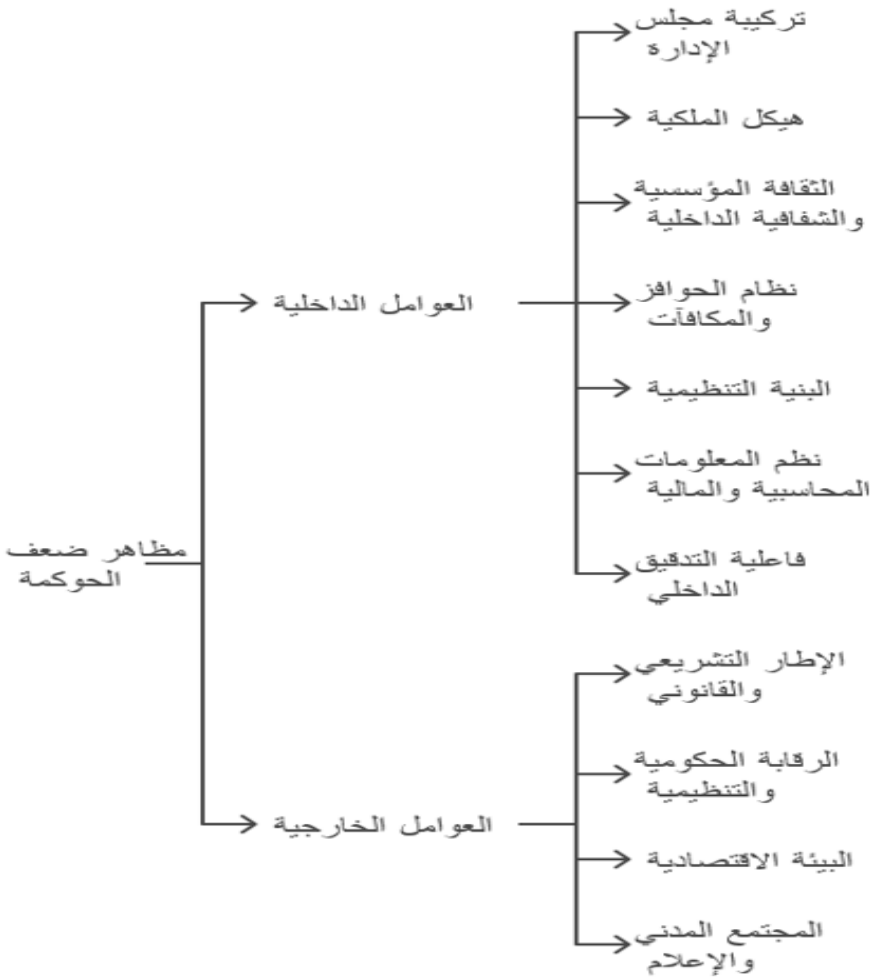

شكل رقم 1: مظاهر ضعف الحوكمة في ليبيا والعوامل المؤثرة عليها.

في سياق يمكن تحديد مظاهر ضعف الحكومة فيما يلي:

1. ضعف استقلالية مجلس الإدارة.

2. غياب لجان التدقيق والمراجعة.
3. عدم وضوح السياسات المالية والإفصاح.
4. تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين.
5. ضعف الرقابة على الأداء المالي.

هذه المظاهر مرتبطة بمجموعة من العوامل الرئيسية والتي يمكن ان تختلف بحسب البيئة الاقتصادية والتشريعية والثقافية لكنها في المجمل يمكن تقسيمها الى عناصر اساسيه سواء خارجيه او داخليه تؤثر في فاعليه تطبيق الحكومة في اي مؤسسه او اي شركه.

- العوامل الداخلية

وهي مجموعه من العوامل ترتبط وتتعلق بالتنظيم الداخلي مثل:

تركيبة مجلس الإدارة: حيث انه من خلال هذه التركيبة يمكن توضيح مدى استقلاليه الاعضاء غير التنفيذيين والعلاقة بين مجلس الإدارة والمدير التنفيذي وتحديد اللجان المتخصصة سواء لجان تطبيق او ترشيحات او لجان تحديد المخاطر[6]

هيكل الملكية: وهو الهيكل الذي يحدد طبيعة الملكية وطبيعة الاشخاص المتحكمين وتحديد دور المساهمين من خلال تعزيز عمليات الرقابة الخارجية.[7]

الثقافة المؤسسية والشفافية الداخلية: وهي البيئة الداخلية التي تشجعها على عمليات الافصاح والمساءلة وتوضح مدى الالتزام بقيم النزاهة والشفافية.

نظام الحوافز والمكافآت: حيث انه من خلال هذا النظام يمكن توضيح مدى ارتباط الاداء الفعلي والاجتهاد بالمكافئات من خلال نظام شفاف يحدد طبيعة المكافآت واليه عملها ونظام الرواتب.[8]

البنية التنظيمية: والتي يمكن من خلالها توضيح الهيكل الاداري وتوزيع صلاحياته ومسؤولياته وتوضيح الاستراتيجيات والاجراءات الرقابية الداخلية الفعالة.

نظم المعلومات المحاسبية والمالية: وهي انظمه هدفها تحديد دقه البيانات المحاسبية وقدره النظام المالي على توليد تقارير ماليه دقيقه في وقت مثالي يؤدي الى اكتساب ثقة المستثمرين.[9]

فاعلية التدقيق الداخلي: من خلال وجود وظيفة مدقق داخلي يكون مستقل ومؤهل للتدقيق في التقارير المالية وتقديم تقارير دوريه الى الإدارة العليا ومجالس الإدارة والمختصين يتم ضمان عمليه فاعليه التدقيق الداخلي وبالتالي جوده التقارير المالية.[10]

العوامل الخارجية

من العوامل تتعلق بالبيئة الخارجية منها:

الإطار التشـــريعي والقانوني: حيث انه من خلال هذا الإطار يمكن ضـــمان وجود قوانين واضـــحة تنظم عمليات الحكومة، وكذلك اكتشاف وتحديد مدى التزام الشركات بتطبيق المعايير الدولية والمحلية العمليات المحاسبة والتقارير المالية.[11]

الرقابة الحكومية والتنظيمية: من خلال هيتم تحديد المســـؤوليات الرقابية مثل البنك المركزي او هيئه ســـوق المال وكذلك تحديد مدى فاعليه هذه الرقابة وتحديد العقوبات عند مخالفه مبادئ الحكومة.

البيئة الاقتصادية: وهي البيئة التي يتم من خلالها تحديد مدى استقرار الشركات ومدى قدرتها على تطبيق الحكومة وتحديد العقبات والتحديات التي قد تدفع الشركات الى تجاهل بعض هذه المبادئ[12] .

المجتمع المدني والإعلام: وهو دور مهم يمكن استغلاله في عمليات كشف الفساد من خلال الاستفادة من المجتمع المدني في عمليات تحسين الشفافية والافصاح عنها، وذلك من خلال عمليات الوعي العام.

3.جودة التقارير المالية

جوده التقارير المالية تشـــير الى مدى دقه المعلومات المحاســـبية المفصـــح عنها وعن مدى الشـــفافية والموثوقية لهذه التقارير [13]. هيث انه من خلال هذه التقارير يمكن لأصـحاب المصـلحة سـواء رؤسـاء مجالس الإدارة او ملاك الشركات الى اتخاذ قرارات اقتصـاديه وتنظيميه مدروسـة من شـانها ضـمان الاستمرارية والتنافسية في الا الاسـواق، كما يمكن من خلالها جعل المستثمرين سواء المحليين او المستثمرين الاجانب في اتخاذ قرارات استثماريه معينه تعبر عن مدى ثقة المســتثمرين في هذه التقارير. وجوده التقارير لها ابعاد معينه لابد من مراعاتها حتى يتم ايضــاح مدى موثوقية وشفافية هذه التقارير من هذه الابعاد:

العرض العادل: من المتوقع أن تعكس البيانات المالية الواقع الاقتصادي للمركز المالي للمؤسسة وأدائها. يعني ذلك أنه يجب محاسبة المعاملات والأحداث وعرضها بطريقة تتوافق مع جوهرها وأثرها الاقتصادي.

الشـفافية: يجب أن تُقدم جميع البيانات ذات الأهمية الأساسية بشـفافية ووضـوح للمستخدمين. ويعني ذلك توفير معلومات كافية حول السـياسـات المحاسـبية والمعاملات المهمة والمخاطر. فالشـفافية هي ما يبني الثقة ويسـاعد في اتخاذ أحكام حكيمة حول الوضع المالي للشركة. الامتثال: يجب أن تستوفي البيانات المالية جميع اللوائح المحاسبية المحلية والدولية المعمول بها، مثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أو مبادئ المحاســبة المقبولة عمومًا (GAAP).ويضمن الامتثال التشابه والقابلية للمقارنة بين مختلف الشركات والمناطق الجغرافية .

التوقيتين: يجب نشـــر التقارير خلال الفترة الزمنية دون تأخير غير مبرر. إن تحديث التقارير يتيح للمســـتخدمين الحصـــول على المعلومات عند الحاجة إليها، وهو ما يُفيد في اتخاذ القرارات. القابلية للمقارنة: يجب أن تكون التقارير المالية قابلة للمقارنة من فترة زمنية إلى أخرى لنفس الشركة وبين الشركات [14].

العوامل المؤثرة على الجودة

هناك عدة عوامل يمكن أن تؤثر على جودة التقارير المالية، سواءً إيجابًا أو سلبًا:

كفاءة إدارة المحاسبة: تُعد نزاهة فريق إدارة المحاسبة وكفاءته أمرًا بالغ الأهمية لضمان موثوقية ودقة المعلومات المالية. ويجب وجود محاسبين مؤهلين يتمتعون بالأخلاق المهنية لضمان جودة التقارير المالية.

فعالية الرقابة الداخلية: يُعد نظام الرقابة الداخلية الفعال ضروريًا لمنع الأخطاء والاحتيال والقضاء عليهما. وتوفر الضوابط الداخلية الفعالة ضمانًا معقولًا بأن البيانات المالية دقيقة وموثوقة ومتوافقة مع المعايير ذات الصلة.

قوة القانون وصرامة تطبيقه: تشجع القواعد والقوانين المحاسبية الصارمة والمطبقة بفعالية على الامتثال وتمنع ممارسات الاحتيال في التقارير المالية. وتوفر القواعد الشفافة والمتسقة هيكلًا للإفصاح المالي الأخلاقي والشفاف .

التزام الشركة بمبادئ الحوكمة: إن الالتزام الراسخ بمبادئ حوكمة الشركات، مثل السلوك الأخلاقي والشفافية والمساءلة، يغرس ثقافة النزاهة ويشجع على إعداد تقارير مالية عالية الجودة[15] .

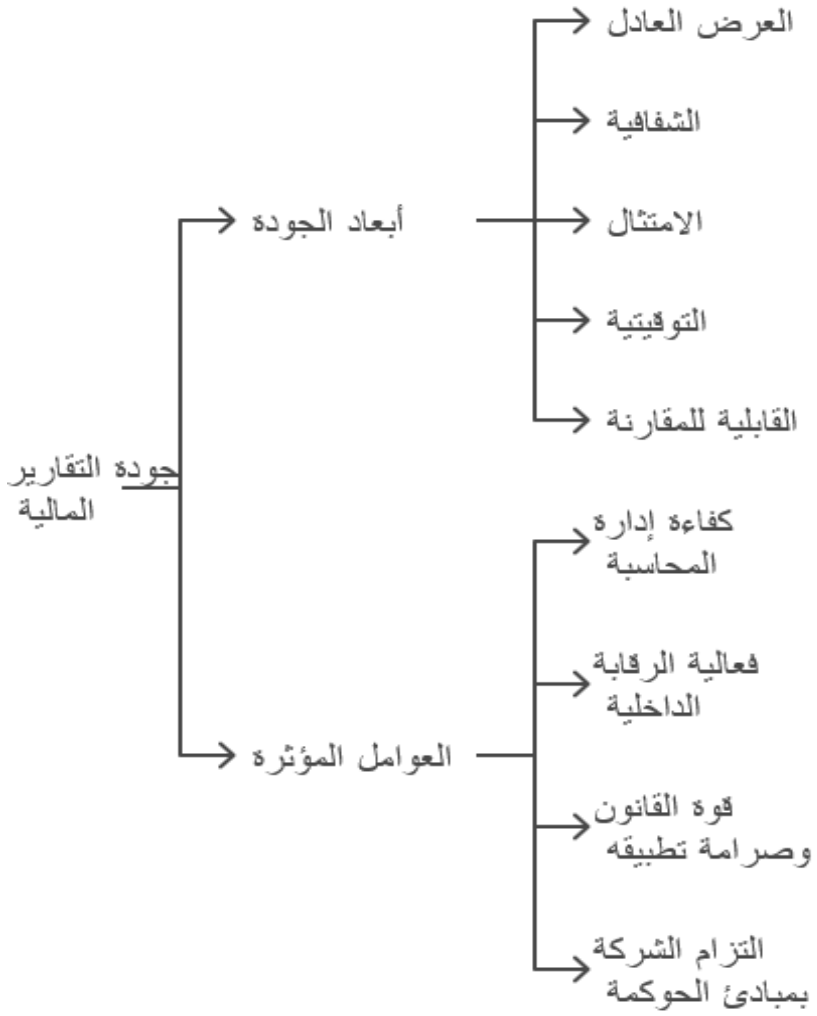

شكل رقم 2: يوضح العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية

4. فعالية التدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة مسؤولة عن مراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، والإجراءات المحاسبية، والإجراءات الإدارية في المؤسسة. ويتمثل الهدف الرئيسي للتدقيق الداخلي في تحسين الفعالية، وضمان الامتثال للقوانين واللوائح، وحماية الأصول. وحتى يكون التدقيق الداخلي فعال وموثوق لابد من الالتزام بمجموعه من المعايير والخصائص من اهمها[16]:

الفاعلية: تتسم وظيفة التدقيق الداخلي بالفعالية من خلال عدة خصائص: الاستقلالية: يجب أن يتمتع المدققون الداخليون بحرية أداء واجباتهم دون تدخل من الإدارة أو أي أطراف أخرى .

الاستقلالية: حيث تضمن الاستقلال الموضوعية والنزاهة في عملية التدقيق.

الكفاءة المهنية: يجب أن يتمتع المدققون الداخليون بالمهارات والمعرفة والخبرة الكافية لتقييم الضوابط الداخلية بفعالية، بالإضافة إلى تحديد المخاطر المحتملة. ويجب أن يكون هناك تطوير مهني مستمر للحفاظ على الكفاءة .

الوصول الحر إلى السجلات والمعلومات: يجب أن يتمتع المدققون الداخليون بإمكانية الوصول غير المقيد إلى جميع السجلات والوثائق والمعلومات اللازمة لإنجاز عملهم. وهذا سيمكنهم من إجراء تدقيق فعال للضوابط الداخلية وتحديد العيوب.

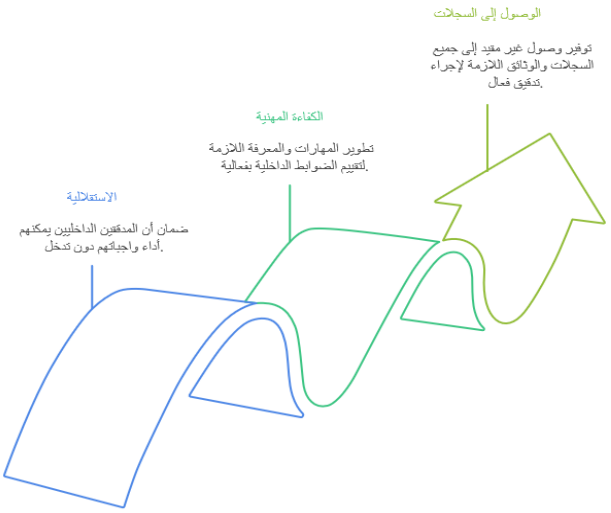

شكل رقم 3: يوضح الية تحقيق فعالية التدقيق الداخلي

2.2. الدراسات ذات الصلة.

في دراسة للكاتب الزوي، ر. أ. (2020) بعنوان "أثر آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي "،حيث استخدمت هذه الدراسة المنهج الكمي، حيث تم توزيع استبيانات على عينة من المحاسبين والمدققين والإداريين في الشركات المدرجة، كما استخدمت التحليل الإحصائي المتقدم (الانحدار الخطي المتعدد).واشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين فعالية مجلس الإدارة، واستقلالية لجنة المراجعة، ووجود مدقق داخلي نشط، وبين جودة التقارير المالية. وأظهرت الدراسة أن الشركات التي تطبق الحوكمة بشكل فعال تقل بها الأخطاء الجوهرية في التقارير المالية.[17]

رغم أن الدراسة توفر بيانات مهمة في السياق الليبي، إلا أنها اعتمدت بدرجة كبيرة على التصور الذاتي للعينة، مما قد يضعف الموضوعية. كما لم تتناول بعمق الأثر السببي للتدقيق الداخلي، بل اكتفت بالإشارة له ضمن آليات الحوكمة.

كما اشار العماميت، س. م. (2021). في دراسة بعنوان "دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على المصارف الليبية "أن فعالية وحدة التدقيق الداخلي (من حيث الاستقلالية والتأهيل المهني) لها أثر مباشر على جودة التقارير المالية. وأشارت إلى أن ضعف استقلالية وحدات التدقيق في بعض المصارف قلل من قدرتها على اكتشاف الأخطاء والتلاعب. وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبيانات ومقابلات مع مدققي المصارف، وركزت على العلاقة بين كفاءة نشاط التدقيق الداخلي ومستوى الشفافية والإفصاح المالي.[18]

واشا الديب، ع. م. (2019). في دراسة بعنوان الدراسة: "أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المالي: دراسة مقارنة بين الشركات العامة والخاصة في ليبيا "الي ان لشركات الخاصة تطبق آليات الحوكمة بشكل أفضل من الشركات العامة، مما انعكس إيجابيًا على جودة الإفصاح المالي. كما بينت أن دور التدقيق الداخلي ما زال محدودًا في كثير من الشركات العامة، ما أثر على نزاهة التقارير [19]. من خلال منهجية اعتمدت على تحليل تقارير مالية فعلية لعينة من الشركات، إلى جانب استبيانات، ودمجت المنهج الكمي والنوعي، وهو ما يعزز موثوقية النتائج. تميزت الدراسة بمزجها للبيانات الكمية والكيفية، لكنها لم تركز كفاية على التدقيق الداخلي كمتغير وسيط. ومع ذلك، قدمت صورة واضحة عن الفجوات المؤسسية في تطبيق الحوكمة داخل البيئة الليبية.

3. المنهجية والطريقة

تعتمد منهجيه الدراسة على مزيج من المنهجيات منها منهجيات الوصف والتحليل والتي يتم استخدامها في وصف العلاقة بين الثلاثة متغيرات العلاقة بين ضعف حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية في البيئة الليبية، مع التركيز على دور فاعلية التدقيق الداخلي كمتغير وسيط. والمنهجية الكمية في جمع البيانات عن موضوع الدراسة، منهجية المقارنة لمقارنة النتائج مع نتائج الدراسات السابقة وعمل استبيان بين مجموعه من الافراد ذوي العلاقة والمهتمين بموضوع الدراسة حيث سيتم عرض مجموعه من الأسئلة عن طريق حمله على الانترنت للاستبيان. من يتم من خلال هذه الحملة استهداف فئات مختلفة من وسؤالهم مجموعه من الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة، ومن ثم تحليل نتائج الاستبيان. والمقارنة احصائيا وعلميا بين تلك النتائج لاستخلاص مدى الارتباط بين المتغيرات الثلاثة.

3.1. الإطار التطبيقي للدراسة

شكل رقم (4) يوضح الإطار التطبيقي للدراسة بدءا من تحديد الهدف وصياغة المشكلة البحثية ومرورا بجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة سواء كانت بيانات عن اليه عمل الاستبيان والحفاظ على الاتساق الداخلي والخارجي العناصر وأسئلة الاستبيان. ومرورا بتحديد الادوات والمتغيرات وعينه الاستبيان ثم تصميم الاستبيان ومن ثم تسجيل النتائج وتحليلها احصائيا وعلميا واستخراج الاستنتاجات وتقديم التوصيات.

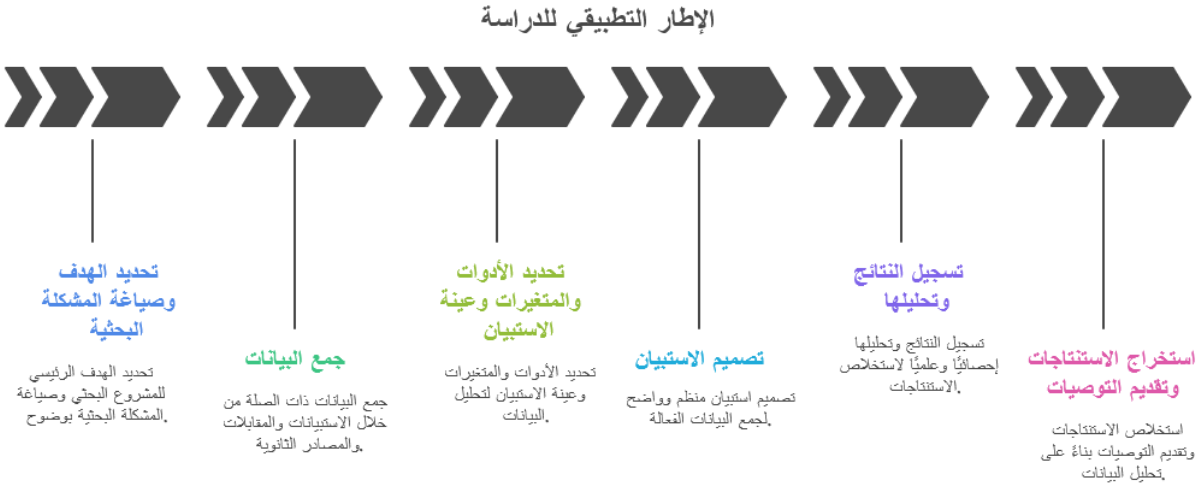

شكل 4: يوضح الإطار التطبيقي للدراسة

3.2. الاجراءات

. تحديد الهدف وصياغة المشكلة البحثية

تحديد الهدف من الدراسة وهو تحديد تأثير الحكومة كمتغير رئيسي مستقل على متغير تابع وهو جوده التقارير المالية من خلال متغير وسيط وهو التطبيق الداخلي وهي الخطوة الاهم في اي دراسة بحثيه حيث ان وضوح الهدف يساعد في حل المشكلة البحثية والتي تتعلق بعدم الاستقلالية والفساد الاداري وقله الكفاءة والخبرة.

جمع البيانات

الخطوة من الخطوات الحاسمة في اي دراسة حيث من خلال تصنيف البيانات وتحديد مصادر هذه البيانات يمكن ضمان الدقة والموثوقية لاي دراسة حيث تم الاستعانة بمصادر البيانات مختلفة وهي قواعد الانترنت والدراسات السابقة والكتب واراء الخبراء والاستشاريين. تحديد نوع البيانات المطلوبة للدراسة سواء ارقام او احصائيات او نتائج دراسات سابقه واستبعاد كل ما هو شاذ وغير ذي موثوقية.

تصميم أدوات جمع البيانات: يجب تصميم أدوات جمع البيانات المناسبة، مثل الاستبيانات والمقابلات والملاحظات. يجب أن تكون هذه الأدوات واضحة وسهلة الاستخدام، وأن تكون قادرة على جمع البيانات المطلوبة بدقة وموثوقية.

تحديد الأدوات والمتغيرات وعينة الاستبيان

تحديد الأدوات: يجب تحديد الأدوات التي سيتم استخدامها لتحليل البيانات، مثل البرامج الإحصائية. وقد تم الاعتماد على مجموعه من البرامج مثلSPSS وبرنامج الماتلاب لتحليل النتائج واستخدام تطبيق جوجل فورم لتوزيع الاستبيان وتسجيل النتائج.

تحديد المتغيرات: يجب تحديد المتغيرات التي سيتم دراستها، سواء كانت متغيرات مستقلة (تؤثر على المتغيرات الأخرى) أو متغيرات تابعة (تتأثر بالمتغيرات الأخرى)، حيث كانت المتغيرات كما يلي:

المتغير المستقل: ضعف حوكمة الشركات (عدم استقلالية مجلس الإدارة، غياب لجان الحوكمة، ضعف الشفافية).

المتغير التابع: جودة التقارير المالية (الدقة، الموثوقية، التوقيت، الامتثال).

المتغير الوسيط: فاعلية التدقيق الداخلي (استقلال المراجعين، كفاءة نظام الرقابة، توثيق العمليات، التقارير الدورية).

تحديد عينة الاستبيان: يجب تحديد عينة الاستبيان التي سيتم جمع البيانات منها. يجب أن تكون العينة ممثلة للمجتمع الذي يتم دراسته، وأن تكون كبيرة بما يكفي لضمان الحصول على نتائج ذات مصداقية. لتحديد عينة الاستبيان في هذه الدراسة، التي تركز على العلاقة بين عمليات الحوكمة وجودة التقارير المالية وفعالية التدقيق الداخلي كان من الضروري تحديد مجتمع الدراسة المستهدف بدقة ،حيث تم تحديد عينة تُمثل مجتمع الدراسة من الأفراد العاملين في الإدارات المالية والتدقيق الداخلي بالشركات المدرجة في السوق المالي الليبي، سواء في القطاع العام أو الخاص واستخدام المعاينة العشوائية لضمان تمثيل مناسب للفئات المختلفة داخل هذا المجتمع، كمدققي الحسابات، والمحاسبين القانونيين، وأعضاء لجان التدقيق، والمديرين الماليين. وتم احتساب حجم العينة باستخدام المعادلات الإحصائية المناسبة (مثل معادلة كوجرنا) والتي توضحها العلاقة التالية:

$$n = \frac{N}{1 + N(e)^2}$$

حيث:

n :حجم العينة المطلوب

N :حجم المجتمع

e: هامش الخطأ المقبول (عادة 0.05)

تصميم الاستبيان

تم تصميم الاستبيان بطريقة تجعل الإجابة عليه سهلة وسريعة، وأن تكون الأسئلة واضحة ومحددة، مع مراعاة ان تكون الأسئلة متعلقة بموضوع الدراسة ومصممه بطريقه تجعل الإجابة عليها سهله وسريعة ومراعاه الاتصالات الداخلي والخارجي حيث يشير الاتساق الداخلي إلى مدى ارتباط الأسئلة ببعضها البعض، بينما يشير الاتساق الخارجي إلى مدى توافق نتائج الاستبيان مع نتائج الدراسات الأخرى.

حيث كان الاستبيان يحتوي على مجموعة من المحاور وهي كالتالي:

محور يتعلق بالخصائص الديموغرافية لعينه الاستبيان وتشمل سائله تتعلق بالعمر والجنس والخبرة والوظيفة.

بالإضافة الى خمسه محاور اخرى تتضمن سائله يتم الإجابة عليها بنعم او لا هذه المحاور شملت ما يلي:

المحور الاول هو محور يتعلق بمؤشرات ضعف الحكومة ويتكون من خمسه عناصر(اسئلة).

المحور الثاني محور يتعلق فاعلية التدقيق الداخلي (5 اسئلة).

المحور الثالث وهو محور يتعلق جودة التقارير المالية (5 اسئلة).

المحور الرابع ومحور يتعلق بالعلاقة بين المتغيرات الثلاثة الحكومة وجوده التقارير والتدقيق الداخلي (5 أسئلة)

المحور الخامس وهو محور يتعلق بالتحديات والحلول (5 اسئلة).

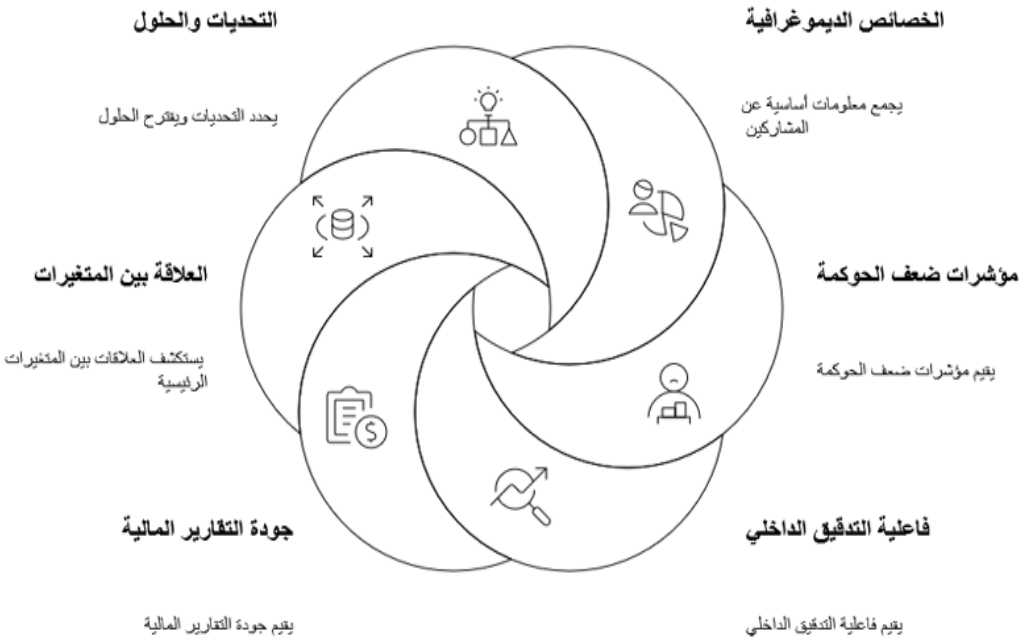

شكل 5: يوضح نظرة عامة على تصميم الاستبيان

3.3. التحليل الاحصائي

تحليل البيانات علميًا: يجب تحليل البيانات علميًا لفهم العلاقات بين المتغيرات، واستخلاص الاستنتاجات. يجب أن يعتمد التحليل العلمي على الأدلة والبراهين، وأن يكون موضوعيًا وغير متحيز، تُستخدم الاختبارات الإحصائية للتحقق من جودة أدوات البحث وتحليل البيانات[20] . وقد تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية:

اختبارات الاتساق

مجموعه من الاختبارات يتم من خلالها تحديد الاتســـاق الداخلي بين عناصـــر المجموعة الواحده والخارجي بين مجموعات ونطاقات الأســـئلة من خلال تحديد) معامل كرو نباخ ألفا (α لقياس مدى تجانس الإجابات، حيث تُعد القيمة المقبولة عمومًا .$\alpha \geq 0.7$

اختبارات الموثوقية (Reliability) لضـمان ثبات الأداة بمرور الوقت، وغالبًا ما يُسـتخدم اختبار إعادة التطبيق (Test-Retest).أما اختبارات التباين (Variance) فتكشف تباين القيم حول المتوسط، والمعادلة هي:

$$s\ ^2 = (n\sum(x-y)^2)/(n-1)$$

اختبار الصلاحية: تختبر الصلاحية (Validity) مدى قياس الأداة للمتغير المطلوب، كالصلاحية الظاهرية والبنائية والتلازمي.

اختبارات الارتباط: حيث يســـتخدم اختبار الارتباط(Correlation) ، مثل بيرســـون، لمعرفة قوة العلاقة بين متغيرين، باستخدام المعادلة:

$$r = n\sum xy - \sum x\sum y/\sqrt{n^2(\sum x2 - \sum x)n^2\ (\sum y2 - \sum y)}$$

اختبار الانحدار الخطي المتعدد

اختبار الانحدار الخطي المتعدد هو أحد أهم الأدوات الإحصـــائية لتحليل العلاقة بين متغير تابع واحد وعدة متغيرات مســـتقلة. يُســـتخدم هذا الاختبار لتحديد مدى تأثير كل متغير مســـتقل على المتغير التابع، وتقدير قوة العلاقة بين هذه المتغيرات. تعتمد معادلة الانحدار الخطي المتعدد على الصيغة:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \ldots + \beta_n X_n + \varepsilon$$

حيث:

Yهو المتغير التابع

X_1, X_2, X_nهي المتغيرات المستقلة

β_0هو الثابت(intercept)

$\beta_1, \beta_2, \beta_n$هي معاملات الانحدار التي تمثل تأثير كل متغير مستقل

εهو الحد العشوائي للخطأ.

اختبار الفرضيات

اختبارات الفرضـيات (مثل T-test وANOVA) للتحقق من صـحة العلاقات، حيث يُرفض أو يُقبل الفرض الصفري بناءً على قيمة (p) واختبار مستوى الدلالة (α غالبًا 0.05).

4.النتائج والمناقشة

في سـوف يتم عرض نتائج التحليل الخصـائص الديموغرافية وتحليل سـائله الاسـتبيان احصـائيا من حيث الاتفاق والصلاحية والارتباط والانحدار الخط المتعدد واختبار الفرضيات ومناقشه النتائج.

4.1. الخصائص الديموغرافية

جدول 1: يوضح الخصائص الديموغرافية لعينة الاستبيان

المتغير	النسبة
العمر	
متوسط± انحراف معياري	33.5±4.65
الجنس	
انثي: (%)	40.00%
ذكر: (%)	60.00%
المستوي التعليمي	
تعليم قبل جامعي (%)	%21
تعليم جامعي (%)	%56.5
ماجستير (%)	0%316.
دكتوراه (%)	6.70%
المسمى الوظيفي	
اداري (%)	0%3.30
اشراف ورقابة (%)	0%5.25
مستثمرين (%)	0%5.15
مساهمين (%)	.70%10
يرذلك (%)	%18
سنوات الخبرة	
اقل من 5 سنوات (%)	%30
من 5: 10 سنوات (%)	%10
أكثر من 10سنوات (%)	%60

جدول رقم (1) يوضح الخصائص الديموغرافية لعينة الاستبيان، حيث أظهرت النتائج أن متوسط عمر المشاركين كان 33.5 سنة بانحراف معياري ±4.65. كذلك يوضح الجدول الخصائص الديموغرافية الأخرى مثل الجنس والمستوي التعليمي والمسمى الوظيفي، بالإضافة الي سنوات الخبرة، حيث ان التنوع الديموغرافي في الاستبيانات لهما أهمية كبيرة، خاصة في الدراسات التي تهدف إلى فهم وجهات النظر أو تقييم السلوكيات أو اتخاذ قرارات مبنية على بيانات.

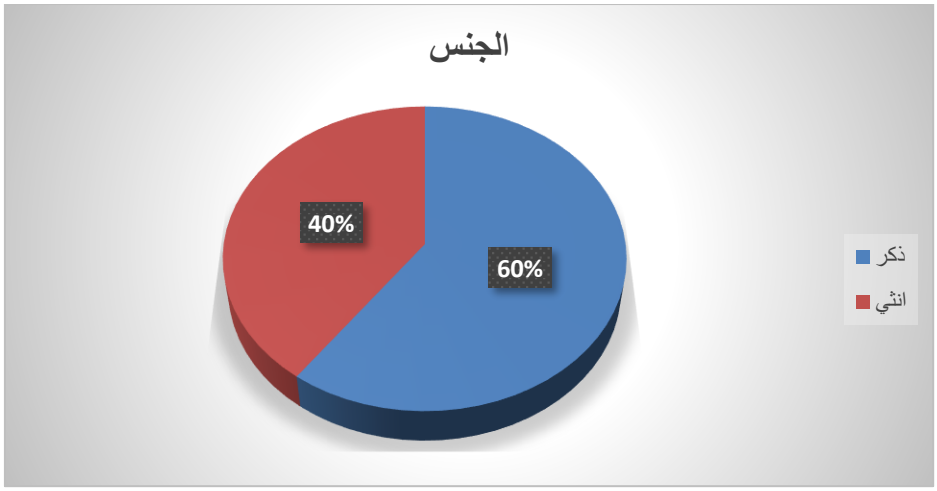

شكل 6: يوضح الخصائص الديموغرافية طبقا للجنس

شكل رقم (6) يوضح الخصائص الديموغرافية طبقا للجنس، حيث بلغت نسبة الذكور 60% مقابل 40% للإناث.

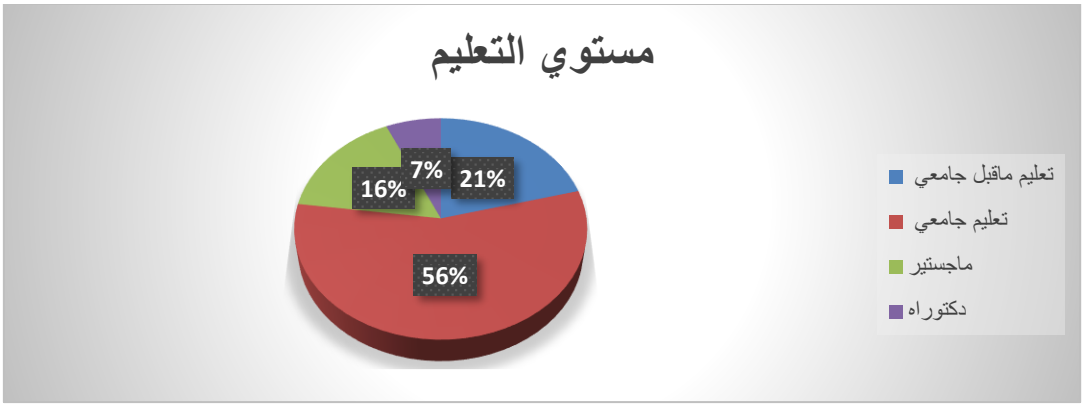

شكل7: يوضح الخصائص الديموغرافية طبقا لمستوي التعليم

شكل رقم (7) يوضح الخصائص الديموغرافية طبقا لمستوي التعليمان حيث المستوى التعليمي، حيث ان نسبة 56.5% قد حصلوا على تعليم جامعي، و21% على تعليم قبل جامعي، في حين نال 16.3% درجة الماجستير و6.7% الدكتوراه. يسمح بجمع آراء من زوايا مختلفة داخل المؤسسة، ما يساعد في كشف الجوانب المتعددة للمشكلة أو الظاهرة المدروسة، ويقلل من التحيز الناتج عن فئة واحدة فقط.

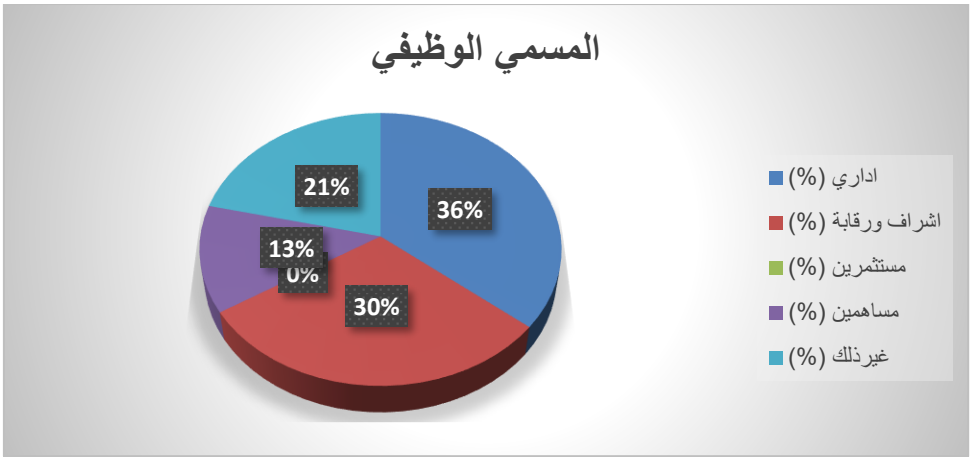

شكل8: يوضح الخصائص الديموغرافية طبقا المسمى الوظيفي

يوضح شكل رقم (8) الخصائص الديموغرافية طبقا المسمى الوظيفي للمسمى الوظيفي، شكّل الإداريون 30.3% من العينة، تلاهم العاملون في الإشراف والرقابة بنسبة 25.5%، ثم المستثمرون بنسبة 15.5%، والمساهمون بنسبة 10.7%، في حين شكّلت الفئة "غير ذلك" ما نسبته 18%.

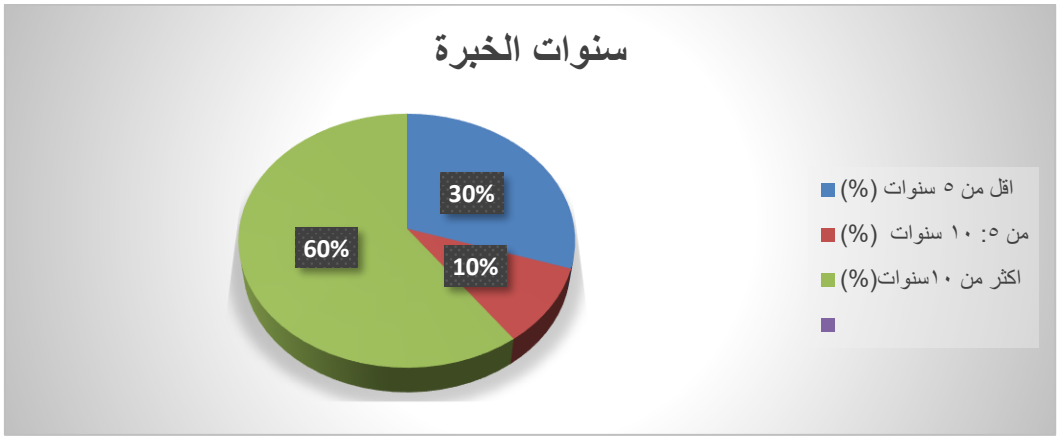

شكل9: يوضح الخصائص الديموغرافية طبقا سنوات الخبرة

يوضح شكل رقم (9) يوضح الخصائص الديموغرافية طبقا سنوات الخبرة، حيث ان نسبة 60% من المشاركين يمتلكون خبرة تزيد عن 10 سنوات، و30% لديهم خبرة أقل من 5 سنوات، بينما 10% فقط تقع خبرتهم بين 5 و10 سنوات. مستوى الخبرة يعكس مدى عمق المعرفة والفهم، فذوي الخبرة غالبًا ما يقدمون إجابات أكثر وعيًا وتحليلاً، بينما المبتدئون قد يعبّرون عن التحديات التي قد يغفلها الخبراء.

4.2. التحليل النوعي

1.الاتساق والتباين

جدول 2: يوضح الاتساق والصلاحية والتباين

المحور	عد العناصر	معامل الفا كرن وباخ	%التباين
مؤشرات ضعف الحكومة	5	0.83	77%
جودة التقارير المالية	5	0.82	75%
فاعلية التدقيق الداخلي	5	0.85	79%
العلاقة بين المتغيرات الثلاثة	5	0.88	%80
الحلول والعقبات	5	0.8	76%
الإجمالي	25	0.836	77%

يوضح جدول رقم (2) مستوى الاتساق الداخلي لفقرات الدراسة باستخدام معامل ألفا كرو نباخ، وجميعها أعلى من 0.80، مما يدل على موثوقية عالية لأدوات القياس. وقد بلغت أعلى قيمة لمحور "فعالية التدقيق الداخلي" (0.85)، ثم محور العلاقة بين المتغيرات الثلاثة (0.88)، مع اتساق قوي في إجابات المستجيبين. كما تُظهر نسب التباين المرتفعة (التي تتراوح بين 75% و80%) قدرة الباحث على تفسير أكبر قدر ممكن من الظاهرة المدروسة، مما يُضفي مصداقية على أدوات التحليل الإحصائي. ويُظهر متوسط معامل ألفا (0.836) والتباين الكلي (77%) جودة تصميم الاستبيان وموثوقيته في قياس المتغيرات بدقة.

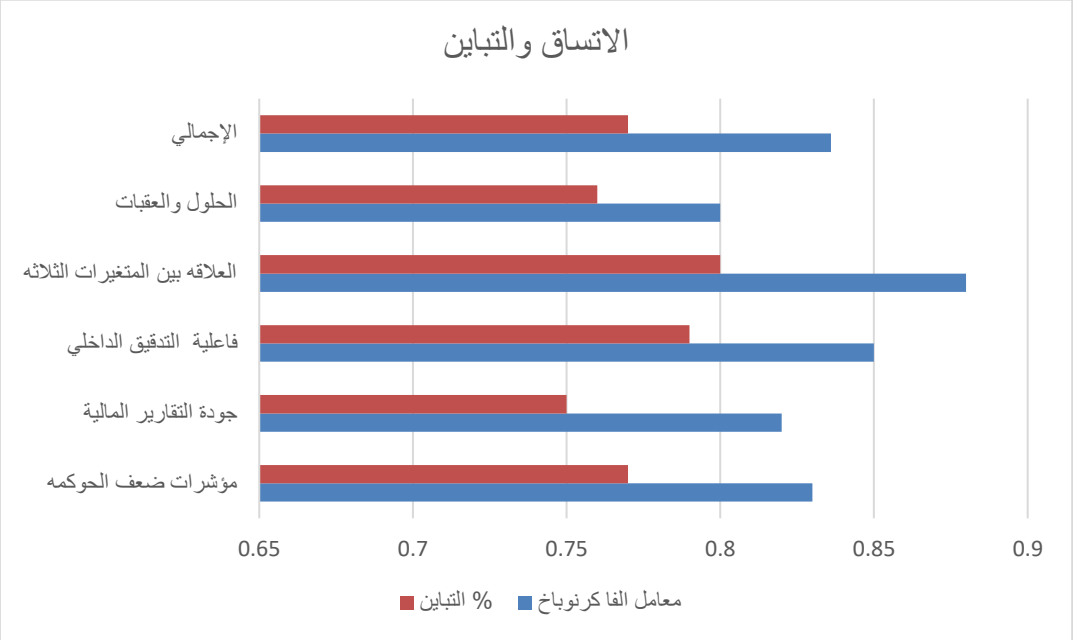

شكل10: يوضح الاتساق والصلاحية لأسئلة الاستبيان

يوضح شكل رقم (2) الاتساق الداخلي لعناصر ومحاور الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرو نباخ، وجميعها أعلى من 0.80، حيث حقق محور العلاقة بين المتغيرات الثلاثة اعلي قيمة لمعامل الفا كرنا باخ 0.88 بينما كان اقل محور هو الحلول والعقبات بقيمة 0.80، اما على المستوي العام فكان معامل الاتساق 0.836 والتباين 0.77، مما يعكس أن تصميم الاستبيان قوي من حيث الثبات والقدرة التفسيرية.

2.الارتباط

جدول 3: يوضح الارتباط بين المتغيرات الثلاثة

المتغيرات	ضعف حوكمة الشركات	فاعلية التدقيق الداخلي	جودة التقارير المالية
ضعف حوكمة الشركات	1		
فاعلية التدقيق الداخلي	-0.62	1	
جودة التقارير المالية	-0.71	0.68	1

يوضح جدول 3مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الثلاثة، حيث يتضح أن هناك علاقة عكسية قوية بين ضعف حوكمة الشركات وكل من فاعلية التدقيق الداخلي (-0.62) وجودة التقارير المالية (-0.71)، مما يشير إلى أنه كلما زادت مشاكل الحوكمة، انخفضت فعالية التدقيق وجودة التقارير. كما تظهر علاقة طردية قوية بين فاعلية التدقيق الداخلي وجودة التقارير المالية (0.68)، مما يعكس أن تعزيز دور التدقيق الداخلي يسهم في تحسين جودة التقارير. هذه النتائج تؤكد أهمية الحوكمة والتدقيق كعوامل مؤثرة مباشرة في مصداقية وجودة الإفصاح المالي [21].

3. الانحدار الخطي المتعدد

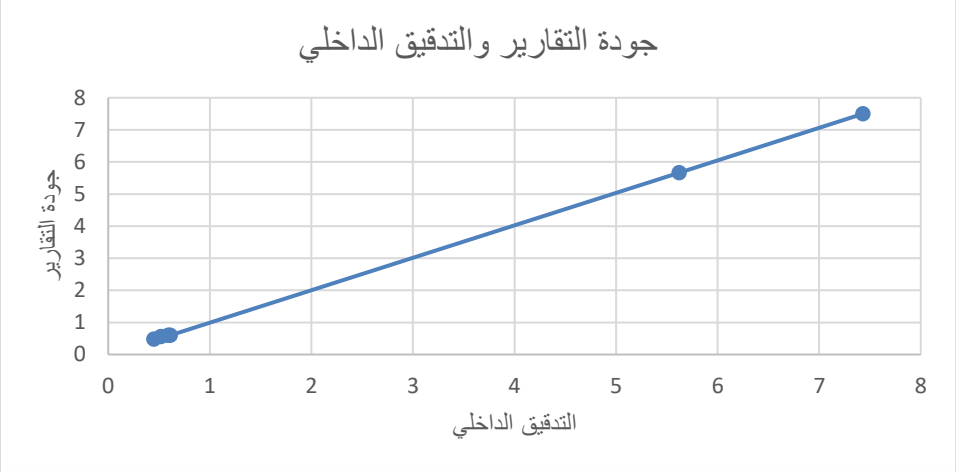

شكل 11 يوضح رسما بيانيا للعلاقة الانحداريه بين جودة التقارير وفاعليه التدقيق الداخلي

ويتضح من الشكل ان العلاقة هي علاقة طرديه ايجابيه حيث كلما زاد مؤشر فاعلية التدقيق الداخلي كلما جودة التقارير المالية [22].

4. احتار الفرضيات

جدول 4: يوضح اختبار الفرضيات

Result	P-value	T-value	Beta	الفرضيات	
Supported	<0.0001	5.62	0.45	يؤثر سلبيا علي جودة التقارير ⟶ ضعف الحوكمة	H1
Supported	<0.0001	7.43	052	يمكن التغلب علية بالتدقيق الداخلي الفعال ⟶ التأثير السلبي لضعف الحوكمة	H2
0.61				R1 ضعف استقلالية مجلس الإدارة يؤثر سلباً على جودة التقارير المالية	
0.59				Q1 لجان الحوكمة غير الفاعلة تقلل من دقة وموثوقية التقارير المالية	
350.				R2 استقلالية المراجعين الداخليين تعزز جودة التقارير رغم ضعف الحوكمة	
10.4				Q2 كفاءة نظام الرقابة الداخلية تحد من تأثير ضعف الشفافية على التقارير	

يعرض الجدول رقم (4) نتائج تحليل الفرضيات حول تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، والدور الوسيط لفعالية التدقيق الداخلي. تُظهر النتائج أن الفرضيتين الرئيسيتين، H1وH2، ذواتا دلالة إحصائية. بلغت قيمة بيتا لضعف الحوكمة0.45 (H1) ، وقيمةt = 5.62 ، ودلالة إحصائية قوية أقل من 0.0001، مما يُظهر تأثيرًا سلبيًا لضعف الحوكمة على جودة التقارير المالية. أما بالنسبة للفرضية الثانية(H2) ، فقد بلغت قيمة بيتا 0.52، مما يُظهر أن التدقيق الداخلي الجيد يُقلل من هذا التأثير السلبي، بقيمة t قوية بلغت 7.43.

كما اتفقت الفرضيات الفرعية مع النتائج نفسها، مما يؤكد التوجه العام للبحث. ساهم R1 (ضعف استقلال مجلس الإدارة) بأعلى مساهمة نسبية في جودة التقارير، حيث بلغت قيمته البيتا 0.61، يليه Q1 (ضعف لجان الحوكمة) بقيمة 0.59، مما يشير إلى أن عوامل الحوكمة الداخلية تلعب دورًا هامًا في تفسير جودة التقارير. من ناحية أخرى، حدد مكونا التدقيق الداخلي (R2 وQ2) قيم بيتا صحية بلغت 0.53 و0.41 على التوالي، مما يشير إلى أن استقلال المدقق وفعالية نظام الرقابة يساهمان بشكل كبير في تحسين التقارير المالية بغض النظر عن سيناريو ضعف الحوكمة[23] .

5. الاستنتاجات

من خلال تحليل وتقييم النتائج يمكن استنتاج ما يلي:

تحقيق الشفافية في البيئة المالية الليبية يتطلب إصلاحًا مؤسسيًا يشمل الحوكمة والتدقيق الداخلي، من أجل ضمان تقارير مالية موثوقة تساهم في جذب الاستثمارات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي[24] .

مستوى الاتساق الداخلي لفقرات الدراسة باستخدام معامل ألفا كرو نباخ، وجميعها أعلى من 0.80، مما يدل على موثوقية عالية لأدوات القياس. وقد بلغت أعلى قيمة لمحور "فعالية التدقيق الداخلي" (0.85)، ثم محور العلاقة بين المتغيرات الثلاثة (0.88)، مع اتساق قوي في إجابات المستجيبين. كما تُظهر نسب التباين المرتفعة (التي تتراوح بين 75% و80%) قدرة الباحث على تفسير أكبر قدر ممكن من الظاهرة المدروسة، مما يُضفي مصداقية على أدوات التحليل الإحصائي. ويُظهر متوسط معامل ألفا (0.836) والتباين الكلي (77%) جودة تصميم الاستبيان وموثوقيته في قياس المتغيرات بدقة[25] .

طبقا لعلاقه الانحداريه بين جودة التقارير وفاعليه التدقيق الداخلي ويتضح من الشكل ان العلاقة هي علاقة طرديه ايجابيه حيث كلما زاد مؤشر فاعلية التدقيق الداخلي كلما جودة التقارير المالية.

تشير هذه النتائج إلى وجود علاقة منهجية مهمة بين ضعف الحوكمة وجودة التقارير المالية، كما تُبرز الدور الإيجابي المخفف للتدقيق الداخلي في الحد من هذه الآثار السلبية. ضعف الحوكمة يؤدي إلى تراجع جودة التقارير.

أن الفرضيتين الرئيسيتين، H1 وH2، ذواتا دلالة إحصائية. بلغت قيمة بيتا لضعف الحوكمة 0.45 (H1)، وقيمة t = 5.62، ودلالة إحصائية قوية أقل من 0.0001، مما يُظهر تأثيرًا سلبيًا لضعف الحوكمة على جودة التقارير المالية. أما بالنسبة للفرضية الثانية (H2)، فقد بلغت قيمة بيتا 0.52، مما يُظهر أن التدقيق الداخلي الجيد يُقلل من هذا التأثير السلبي، بقيمة t قوية بلغت 7.43.

التأكيد على أهمية استقلال المراجعة الداخلية وتعزيز دورها الرقابي، حيث توافقت الفرضيات الفرعية مع النتائج، مما يعزز الاتجاه العام للدراسة. سجل عامل ضعف استقلال مجلس الإدارة (R1) أعلى تأثير نسبي على جودة التقارير، حيث بلغت قيمة بيتا 0.61، تلاه ضعف لجان الحوكمة (Q1) بقيمة 0.59، مما يؤكد أهمية الحوكمة الداخلية في تفسير جودة التقارير. كما أظهرت مكونات التدقيق الداخلي، وهما استقلال المدقق (R2) وفعالية الرقابة (Q2)، تأثيرًا ملموسًا بقيم بيتا بلغت 0.53 و0.41 على التوالي، مما يدل على دورهما الحيوي في تحسين جودة التقارير المالية حتى في ظل ضعف الحوكمة [26].

يتضح أن هناك علاقة عكسية قوية بين ضعف حوكمة الشركات وكل من فاعلية التدقيق الداخلي (-0.62) وجودة التقارير المالية (-0.71)، مما يشير إلى أنه كلما زادت مشاكل الحوكمة، انخفضت فعالية التدقيق وجودة

التقارير. كما تظهر علاقة طردية قوية بين فاعلية التدقيق الداخلي وجودة التقارير المالية (0.68)، مما يعكس أن تعزيز دور التدقيق الداخلي يسهم في تحسين جودة التقارير. هذه النتائج تؤكد أهمية الحوكمة والتدقيق كعوامل مؤثرة مباشرة في مصداقية وجودة الإفصاح[27].

6. التوصيات

من خلال تحليل النتائج وتقييمها يمكن تقديم بعض التوصيات الاتية:

ضـــرورة إلزام الشـــركات الليبية بتطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة، من خلال جودة التقارير المالية وعمليات التدقيق الداخلي.

دعم استقلالية لجان التدقيق الداخلي. بعيد عن أي تحكم فردي او جماعي من مجالس الإدارات وملاك الشركات.

تدريب الكوادر المحاسبية على إعداد تقارير مالية دقيقة وشفافة.

ضرورة تفعيل الرقابة الحكومية من خلال لجان مراقبة ومتابعة على الالتزام بالحوكمة.

ضـرورة صـياغة خطط واسـتراتيجيات للاسـتفادة من الوعي المجتمعي في عمليات المتابعة والرقابة سـواء كان هذا المجتمع افراد عاديين او موظفين في الشركات او مساهمين.

المراجع

[1] أ. د. طلال محمد علي الجاوي, & محمد محيســـن عبد الرضـــا الزرفين. (2018). أطار مقترح لحوكمة لمؤسسات البلدية للحد من عمليات الاحتيال: بحث تطبيقي في المؤسسات البلدية لمحافظة بابل. Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS), 13(42).

[2] منصور، م.، ميترا، م. ب.، سدرا لفيتش، م. س. أ.، وجويل، م. أ. (٢٠١٥). الضرائب العادلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (رقم ١٥-١٦). صندوق النقد الدولي.

[3] مجموعة مؤلفين, & المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2017). تعارض المصالح في الدولة والمجتمع. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

[4] آلاء واصـل الحربي. (2021). أثر حوكمة الشـركات على جودة التقارير المالية (دراسـة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية" تداول"). IUG Journal of Economics & Business, 29(3).

[5] عيود, بن ديلمي, & اسماعيل. (2025). أثر آليات حوكمة الشـــركات على جودة التقارير المالية (حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز). مجلة المنهل الاقتصادي, 8(1) , 679-700.

[6] شرفي, & سارة. (2024). محاضرات في حوكمة الشركات.

[7] وئام قوقي, & منيرة دحري. ضمانات تطبيق حوكمة الشركات.

[8] تاج الســر, & ياســر. (2024). حوكمة الشـركات ودورها في حماية حقوق الشـركاء والدائنين في القانون السعودي دراسة مقارنة. مجلة ليه القانون والقانون بأسيوط, 36(6) , 922-993.

[9] حسن عبد رو حسن, & احمد محمد السهر. (2024). دور الليات والشركات في تطبيق معايير الاستدامة. مجلة تسنيم الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية, 3(2) , 173-185.

[10] مجموعة مؤلفين. (2022). ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

[11] التهامي عثمان الكشر. (2022). معوقات تطبيق ممارسات المراجعة البيئية في ليبيا من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي. مجلة الجامعة الأسمرية, 35(4) , 472-463.

[12] حمدي, معمر, فلاق, & صليحة. (2021). متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية, 2(2) , 26-45.

[13] دعيبس، م. ف. (2015). والمالية المصرية تؤثر على الهيكل المالي للشركات المقيدة في (تأثير حوكمة الشركات على الهيكل المالي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية). متوفر في SSRN 2954958.

[14] علي, شناوي, بدرة بوش, يوسف, & سعداني. (2019). المساهمة في الشركات المساهمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية تساهم آليات حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية. مجلة الحكمة العلمية الاقتصادية, 7(2) , 112-140.

[15] النويران, & ثامر. (2019). حوكمة الشركات كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية. مجلة اقتصاد المال والأعمال, 4(2) , 339-350.

[16] عبدالحميد, & محمد محمد رشاد. (2023). دور حوكمة الشركات لتحقيق الميزة التنافسية للمنظمات (بالتطبيق على الشركة المصرية لمنتجات الالبات والتغذية). مجلة الدراسات والبحوث التجارية, 6(4).

[17] الزوي، ر. أ.(2020) . "أثر آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية". مجلة كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي، 12(2)، 45-78.

[18] العماميت، س. م.(2021) . "دور فاعلية التدقيق الداخلي كمتغير وسيط بين الحوكمة وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في السوق الليبي للأوراق المالية." المجلة الليبية للاقتصاد والعلوم السياسية، 9(1)، 88-115.

[19] الديب، ع. م.(2019) . "حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المالي: دراسة تحليلية على عينة من الشركات الصناعية الليبية". مجلة العلوم الإدارية والمالية، 6(3)، 101-130.

[20] واكر. (2024). العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثرها في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات في ظل تطبيق معايير التدقيق الدولية (Doctoral dissertation, حاج قويدر قورين).

[21] التهامي عثمان الكشر. (2022). معوقات تطبيق ممارسات المراجعة البيئية في ليبيا من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي. مجلة الجامعة الأسمرية, 35(4) , 472-463.

[22] الخفيفين, مبروكة عبدالله, القماطين, غادة, الكاديين, & فاطمة. (2019). دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء الإداري دراسة حالة على مؤسسة الضمان الاجتماعي بنغازي.

[23] زروقي، هشام. (2021). مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز تطبيق حوكمة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

[24] وراد, عبد الرحمان, كرداك, مالطي, & سناء. (2024). اليات الحوكمة ودورها في تفعيل التدقيق الداخلي في المؤسسة الاقتصادية (Doctoral dissertation, University of Ain Touchet).

[25] بوقطه, سماح, جابر, أحلام, ثابت, & محمد ناصر–مشرف. (2017). مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين حوكمة المؤسسات (Doctoral dissertation).

[26] بوكرن مروة, & ريشي شافية. (2022). دور التدقيق الداخلي في دعم حوكمة الشركات.

[27] سمير مفتاح مهلهل, & عمران عطية البكور. (2017). التكامل بين مدخل بطاقة الأداء المتوازن ومدخل القياس المرجعي لتعزيز الدور الاستراتيجي للمراجعة الداخلية في تفعيل وتطبيق حوكمة الشركات (دراسة حالة). مجلة آفاق اقتصادية, 3(05) , 191–234.